الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة

عبد الجليل جباري
جامعة عباس لغرور خنشلة/ الجزائر
djalildjebari@hotmail.com

مرداسي أحمد رشاد
جامعة عباس لغرور خنشلة/ الجزائر
rachad01677@ gmail.com

بوطبة صبرينة
جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر
Sabrinaboutabba40@gmail.com

Government reforms as a tool to enhance the role of SMEs to achieve sustainable development

Abdeldjalil djebari
University of abbas laghrour khenchla/algeria
djalildjebari@hotmail.com

Merdaci ahmed rachad
University of abbas laghrour khenchla/algeria
rachad01677@ gmail.com

Boutabba sabrina
University of mohamed khider biskra/algeria
Sabrinaboutabba40@gmail.com

Received: 21/03/2018 *Accepted: 02/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرض نفسها سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، لكونها وسيلة وعامل أساسي للنمو الإقتصادي وحل المشاكل الإقتصادية وترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية من خلال آثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني وتحقيقها للأهداف التنموية، فهي تستحوذ على 90% من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة، و 95% في البلدان النامية، حيث تجلى ذلك في ارتفاع نسبة الصادرات وتقليص نسبة البطالة كما أثر على العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل ايجابي، ولهذا توجهت الجزائر لدعم هذه المؤسسات بهدف إيجاد بديل يحقيق التنمية المستدامة والمحلية في ظل الأزمات الحالية التي تشهدها الأسواق العالمية، وهذا بغرض تحضير الاقتصاد الوطني للمنافسة الدولية وتكييفه لإدارة نتائج الأزمات المالية، إلا أن هذا الأمر يتطلب من الدول أن تقوم بالنهوض بهذه المؤسسات وتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة، وتقديم الدعم المناسب لها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام .بموضوع التنمية المستدامة لما لها من أهمية بالغة في، وهو ما نحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة وذلك بإبراز دور الإصلاحات الحكومية في دعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقق بذلك ما يسمى بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الإصلاحات الحكومية، التنمية المستدامة.

Abstract:

Small and medium enterprises have been able to impose themselves both in developing countries and in developed countries because they are a means and a key factor for economic growth, solving economic problems and promoting individual and collective entrepreneurship through their positive effects on the national economy and achieving development goals. In developed countries and 95% in developing countries. This was reflected in the high percentage of exports and the reduction of the unemployment rate. It also affected many indicators of economic development in a positive manner. Therefore, Algeria has turned to support these institutions in order to find an alternative to achieving sustainable development. In order to prepare the national economy for international competition and adapt it to managing the results of financial crises. However, this requires States to promote these institutions and enable them to keep abreast of developments and to provide appropriate support for them in order to achieve development. Which has witnessed in recent years a growing interest in the subject of sustainable development because of its great importance in, which we are trying to highlight through this study by highlighting the role of government reforms in supporting the role of small and medium enterprises to achieve so-called development Sustainable development.

(JEL) Classification

Keywords: Small and medium enterprises, government reforms, sustainable development**.**

تمهيد:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا وضروريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني ودورها في توفير مناصب العمل واعتبارها وسيلة جذب للاستثمارات إضافة إلى تكاملها والمؤسسات الكبيرة، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والآلية المثلى لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع وتفعيل دورها وإيجاد مصادر دخل بديلة لقطاع المحروقات وذلك يتم عن طريق إنشاء مؤسسات محلية صغيرة و متوسطة ودعمها بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والاستغلال الأمثل للموراد الداخلية التي تتوفر عليها الجزائر بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ومسايرة التطورات الإقتصادية العالمية، وعلى هذا الأساس فإنّ الإشكالية المطروحة هي:

ماهو دور الإصلاحات الحكومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما علاقة ذلك بالتنمية المستدامة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أنّ الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعزز استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بدوره سيؤدي بنا للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات الحكومية التي قامت بها الدولة الجزائرية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره هذه الإصلاحات على تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة والإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج التحليلي لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ولقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كما يلي:

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

ثالثا: الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التطرق لتعريفها و خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ثم أهدافها،

1. تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنتناول من خلال هذا العنصر تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق لبعضها فيمايلي:

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422ه والموافق لـــ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها مابين 100 و500 مليون دج، أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوي 100 مليون دج، وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج، والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية[1].

جدول 1: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي بـــ(مليون دينار)	الحصيلة السنوية بـــ(مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، الجزائر، ص 4.

البنك الدولي على سبيل المثال يعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنّها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً.

إنّ استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

أ. يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول؛
ب. مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yard stick خصوصاً أنّه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف؛
ت. من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات[2]، وتعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي كما يلي[3]:

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال؛
- المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا؛
- المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

أما في بلدان شرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEANفقد اعتبر أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل[4].

وعليه لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان.

2.1 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أنّ هذه الصناعات قديمة لأنّها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع، فعلى سبيل المثال إنّ شركة بينيتون للألبسة

(United Colors of Benetton) بدأ صاحبها بالعمل على ماكنة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات[5]، فرغم صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن أغلبية المفكرين اعتمدوا في تعريفها على مجموعة من الخصائص المتعلقة بمجال علوم التسيير المشتركة بينها والتي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، فكما أشار Julien et Marchesnay 1992 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست انعكاسا لطفولة المؤسسات الكبيرة ، ولقد اتفق جميع المفكرين تقريبا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشترك في مجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة من أهمها:

أ. **خصائص بيئية:** فقد أشار Le GREPME 1994 إلى ضعف وحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمخاطر البيئية التي تنشط فيها، بسبب محدودية مواردها مما يصعب عليها جمع ومعالجة المعلومات التي تهمها؛

ب. **خصائص تنظيمية:** فهي تتميز بهيكل تنظيمي بسيط بموارد محدودة، كما أنها تتميز بنظام معلومات تسييري ضعيفا؛

ت. **خصائص في اتخاذ القرار:** إذ تتميز بسيرورة اتخاذ قرار قصير المدى، ترتكز على التدفقات المادية منه على التدفقات المعلوماتية؛

ث. **خصائص بسيكولوجية:** بسبب الدور المهم الذي يلعبه المالك-المسير، مما يجعل المعلومة والتسيير يرتكزان عليه؛

ج. **المرونة:** القرب من الأسواق، السرعة في رد الفعل وتغيير التوجه[6].

2. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[7]:

أ. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

ب. استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

ت. إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

ث. استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنّه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

ج. يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

ح. يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

خ. تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

د. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة (Brundtland) التي عرفتها بأنها تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل، فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة، وبذلك تأكد أن عبارة التنمية المستدامة لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية، بل تتعداها، تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع وهذه العناصر الثلاثة تشكل الركائز للتنمية المستدامة[8].

يترجم مدى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتظهر أهمية هذه المؤسسات في توفير مناصب عمل، والإسهام في الناتج والقيمة المضافة، ودعم الصادرات والدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، وتنمية المناطق النائية لتوفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم، وهي الخصائص التي من خلال تطبيقها يمكن الحديث عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة[9].

1. تعريف وأبعاد التنمية المستدامة:

سنتعرض لتعريف و أبعاد التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1.1 تعريف التنمية المستدامة:

ولما كان المفهوم وتعريف التنمية المستدامة شاملا وإطارها عاما فلم يقف تعريف التنمية المستدامة عند تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 بل إنه تعدى ذلك وبانت هناك اجتهادات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفا شاملا وجامعا وإطارا محددا ومفهوما واضحا للتنمية المستدامة، إذ يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى، فكلمة Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة ويمكن

أيضا في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة الدعم للتعبير عن معاني المفهوم فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة[10].

2.1 أبعاد التنمية المستدامة في الإطار البيئي:

هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة في أبعادهما و منطلقاتهما وسنبرز هذه العلاقة فيما يلي[11]:

1.2.1 أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1.1.2.1 البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الإستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في إستعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

أ. تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
ب. إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
ت. التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
ث. إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
ج. إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع؛
ح. تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنّه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنّها المشاريع التي تساهم في التنمية الإقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف، أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإنّنا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية و تعني : " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية و البيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الإيجابية و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛

- القدرة على التكيف؛
- الإعلام والثقافة للجميع؛
- الصناعة النظيفة.

2.1.2.1 البعد التكنولوجي

يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون .

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

تتفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات والصناعات الصغيرة من دولة إلى أخرى وسنتطرق لها فيما يلي[12] :

ففي مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من الأربعين جهة، ومع ذلك لا يوجد أب شرعي يرعى تلك المشروعات حتى أناط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر في عام 2004 الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات. إلاّ أنّ هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة، مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة خاصة أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو 18 قانوناً ونحو 100 قرار جمهوري ووزاري وإقليمي مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحثية لاتحاد غرف المجلس إلى أنّه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة؛ فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنّها خاصة سياسات الاستثمار الأجنبي متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، كما أنّ الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام 1997 وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام 2000 يتبع وزارة الشئون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثمائة دولار، ولقد بلغت نسبة السداد 100% رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي 20%، وتوزعت القروض به ما بين 50% للتجارة و43% للصناعة، و7% للخدمات وشكلت النساء نسبة 86% من المقترضين، كما أنشئ صندوق لتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة عام 2002 يعمل تحت إشراف وزير الصناعة.

وفي لبنان تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوجيه الشباب الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني تتوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة الوطنية للاستخدام تكلفة التدريب لتسهيل اندماج الخريجين بسوق العمل.

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام 1991 الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية وتم تعيين مسؤولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه.

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، تقوم باستقبال الشباب وتقديم خدمات التوجيه والإعلام حول مختلف البرامج التشغيلية، كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات التي تنشئها، إلاّ أنّ محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطتها عام 1996 ومن هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، وبخاصة في مجال المشروعات المصغرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.

وفي تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز 10 آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة.

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص 15% من السقف الائتماني للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أعفي أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع والمنصوص عليها في لائحة البنك ومن دفع القسط الأول فوراً في حالة التمويل بالمرابحة، وتوزع نمط التمويل ما بين نسبة 78% للتمويل بالمرابحة، و22% للتمويل بالمشاركة.

وفي المملكة العربية السعودية :تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة ما نسبته 88-90% من إجمالي المشروعات العاملة بالمملكة.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها:

سنتطرق فيما يلي إلى أهمية ومراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلا على حد.

1.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الوقت الراهن:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي والايجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية[13]، ويرجع اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك من خلال مساهمتها في[14]:

أ. تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات إمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج فضلا عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت خاصة الصناعات التقليدية والحرف ومساهمتها في الناتج المحلي؛

ب. توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة حيث توفر الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حوالي 16 % من إجمالي عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ت. خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

ث. تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة، توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي ونلاحظ أنّه خلال السنوات الأخيرة أصبح مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛

ج. تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد، وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.

ولقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنوات التسعينات و ذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يتكون في أغلبه من الصناعات و المؤسسات العمومية، لكن في ظل التطورات الراهنة و التغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنشاء وزارة خاصة بها، دليل قاطع على زيادة الاهتمام بها، و بالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة و الأجنبي من جهة أخرى خاصة و أنّها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يحتم تأهيل و ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات[15].

2.3 مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل[16] :

1.2.3 المرحلة الأولى (1963–1982): إعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

2.2.3 المرحلة الثانية (1982–1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنّه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

3.2.3 المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988) :بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل ومن أجل ذلك:

أ. صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛

ب. صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها **(APSI)**؛

ت. صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجاه البيئة والمحيط:

عرفت عقود الثمانينات والتسعينات بحرصها على حماية البيئة وليحكم هذا الشعار جميع المشروعات من المصغرة إلى الكبيرة في العالم، ومن جانب آخر فقد أضاف الزبائن عنصر آخر إلى قائمة مشترياتهم سلامة البيئة، والكثير منا معنيون بهذه السلامة والإصرار على انتاج السلع التي لا تلوث البيئة وتبقيها نظيفة، وكذلك ضرورة وضع الانشغالات البيئية ضمن سياسات التنمية وعلى استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة كذلك حث المنشآت الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية، ولقد قامت المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة معايير ISO حيث أصبح التسجيل فيها متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات المسجلة تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية حتى الوصول إلى الاعتماد الثلاثي جودة، أمان وبيئة، والتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحماية البيئة يبدأ من الوعي المعبر عنه ببعض الأفعال اليومية إلى الحصول على معايير الإيزو، ويكون عبر أربعة أشكال وذلك حسب طبيعة المخاطر الداخلية والخارجية:

أ. **التزام من النوع النسبي:** في حالة ضغوط داخلية ضعيفة وضغوط خارجية كبيرة تسعى المؤسسة للحصول على ميزة تنافسية أو تحسين صورتها من دون أن يكون المسيرين والعمال مقتنعين بالعملية؛

ب. **التزام من النوع الحركي:** ذا طبيعة استراتيجية بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتكون البيئة عنصر مهمة المؤسسة فالالتزام يمكن من التجارب مع الفرص الخارجية والاستجابة لحاجيات التسيير الداخلية؛

ت. **التزام من النوع النشط:** يمنع من إرادة داخلية قوية مع غياب الضغوط الخارجية تعطى الأولوية للاستجابة للحاجيات الداخلية كأحسن وسيلة لدمج عنصر البيئة؛

ث. **التزام من النوع التفاعلي:** تكون المؤسسة في وضع ساكن في انتظار تغيرات داخلية أو خارجية للتفاعل معها.

يؤكد الخبراء على الدور الاساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر وعلى أن ذلك لا يتم حسبهم إلا بانتهاجها لمعايير الجودة والنوعية من خلال تطبيق مبادئ ومعايير مقاييس إيزو وخاصة إيزو 26000 الذي شرعن في نطبيقه بعض المؤسسات الجزائرية.

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر حسب الخبير جنيدي بن داود، من خلال أنها الأكثر عددا من المؤسسات كما أن الدولة تعمل على تدعيم ما يقارب 200 ألف مؤسسة جديدة، ما يعني أن العدد الإجمالي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيصل إلى أكثر من 700 ألف مؤسسة بعد 5 سنوات، وقدد شدد بن داود على ضرورة أن تطبق هذه المؤسسات معايير ومقاييس إيزو 26000 وبذلك فإنها ستساهم بصفة فعالة في التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن هذا المقياس الجديد في

متناول كل المؤسسات، وأوضح المتحدث أن تطبيق هذا المقياس من قبل المؤسسات الجزائرية ليس بالأمر العسير عليها، خاصة وأن القانون الجزائري قريب جدا في محتواه من مقياس إيزو 26000، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مزدوجا في التنمية المستدامة، يتمثل الأول في الدور الاقتصادي الذي يمكنها ان تؤديه بصفة فعالة من خلال خلق النشاط الاقتصادي الذي تتطلبه التنمية المستدامة كتوفير الخدمات واستغلال فرص الاستثمارات، أما الدور الثاني الذي يمكن أت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو مسؤوليتها تجاه المجتمع، الذي يمكنها أن تلعبه من خلال تطبيق مقياس إيزو 26000 وهو نمط جديد للتنمية المستدامة يحمل عدة نقاط مهمة مثل الحفاظ على البيئة واحترام علاقات العمل واحترام المستهلك ونوعية المنتوج، موضحا في نفس الوقت أن إيزو 26000 يساعد تلك المؤسسات على إتباع منهجية عمل تستطيع من خلالها الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة[17].

5. عرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلعب التقرير البيئي والاجتماعي دورا كبيرا في سياسة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم خصائصه مايلي[18]:

1.5 التقرير أداة للقيادة الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعطي التقرير فرصة لإعطاء نظرة جديدة على أهمية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع ويضع أسس لإستراتيجية التنمية المستدامة (التوعية، الشهادات، السياسة الاجتماعية....) ويسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحليل الفائدة الاقتصادية لهذه الإستراتيجية والعلاقة بين أدائها الاجتماعي والبيئي وأدائها المالي؛

2.5 التقرير أداة للاتصال والتسويق: يسمح التقرير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعرفة وفهم الرهانات المستقبلية لنشاطها والاحتياط للأزمات المحتملة، ذلك أن التقرير يعكس التراعات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين بشأن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية؛

3.5 التقرير وسيلة للربط بين الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بنفس الطريقة التي يتناول بها تقرير نشاط الأداء المالي يجب أن يتناول تقرير التنمية المستدامة مبرزا الأداء البيئي (التلوث، نهاية حياة المنتجات، سياسة الشراء الخضراء، تأثير وسائل النقل... إلخ) الأداء الاجتماعي (أجور ، عدم التميز، أمن، سياسة شراء مسؤولة اجتماعيا، عمل الأطفال، حقوق الإنسان،...) الأداء الاقتصادي (سياسة الاستثمار، الفساد...)؛

4.5 التقرير يعكس نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للمتعاملين من خلال تقرير الأداء البيئي والاجتماعي الاطلاع على نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من شأنه أن يقدم العديد من الإجابات المطروحة بشأن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسؤوليتها المجتمعية، ويتضح من هذا أن التقرير يبين مدى إدماج أبعاد التنمية المستدامة في نمط تسيير هذه المؤسسات.

ثالثا: الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

1.3 الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.1.3 ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج MEDA:

وسنقوم بتوضيح كل منها فيما يلي[19]:

1.1.1.3 ترقية و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل برنامج التأهيل في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي واتخاذ عدة إصلاحات داخلية على المؤسسات الإنتاجية الاستثمارية و التسويقية وغيرها والذي يهدف إلى:

أ. إنعاش النمو الاقتصادي؛
ب. تشجيع التنافسية لـــ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
ت. تسهيل الحصول على الخدمات المالية لتمويل احتياجاتها؛
ث. تحسين الخدمة البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الشأن قامت الدولة الجزائرية بتطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء 14 مركز لتسهيل مهمة إنشاء وتأسيس وتوجيه ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات التي تلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على متابعة تنفيذ برامج تأهيل هذه المؤسسات، وإعداد دراسات اقتصادية لمتابعتها وتنسيق نشاطات مراكز السير، أيضا إنشاء وكالة دعم تشغيل الشباب والتي تساهم في تمويل تلك المؤسسات وبالتالي تعمل على قيامها و إنشائها، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وجهاز القرض المصغر، إضافة لهذه البرامج تم أيضا إنشاء صندوق لتأمين القروض وصناديق ترقية التنافسية الصناعية.

2.1.1.3 برنامج MEDA لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وهو برنامج خاص لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وهو برنامج مشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، يعمل هذا البرنامج على:

أ. تدعيم القدرات الإدارية؛
ب. تحسين الأداء و تنافسية المؤسسة؛
ت. تقديم تشخيص إستراتيجي؛
ث. المساعدة على وضع خطة الأعمال؛
ج. المساعدة على تقديم ملف التمويل إلى البنك؛
ح. تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان القروض.

2.1.3 الإصلاحات التي قامت بهم الحكومة لتهيئة بيئة ملائمة وإطار تنظيمي/ رقابي فعال للأنشطة الاقتصادية:

1.2.1.3 تحفيزات جبائية مهمة:

أ. خلال فترة الإنجاز ولمدة قد تبلغ 03 سنوات: الإعفاء من الرسم: الرسم على القيمة المضافة حقوق الجمركة، حقوق نقل الملكية؛

ب. خلال فترة الاستغلال ولمدة تصل إلى 10 سنوات: الإعفاء من: الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني، امتيازات اضافية: مثل حق الامتياز على العقار بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني، عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية، التكفل بأشغال البنية التحتية، امكانية التمويل من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة البنوك المحلية الخاصة أو العمومية الوطنية أو الأجنبية، تشجيعات للتصدير...تعتبر هذه الامتيازات مشجعا، وجاذبا للاستثمار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وكذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي[20].

2.2.1.3 تحسين مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات:

ويكون ذلك من خلال:

1.2.2.1.3 تحسين الجهاز التنظيمي:

لقد تم إثراء الأمر رقم 01-03 المؤرخ 20 أغسطس 2001 المتعلق بتنمية الإستثمارات بأحكام جديدة تتعلق خاصة بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الشراكة حسب الصيغة 49/51 حيث تكون أغلبية رأس المال بحوزة المستثمر الوطني، وقد نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على هذا التعديل كما يتم تمويل المشاريع الاستثمارية في السوق المالية المحلية باستثناء مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس المال إضافة إلى نظام الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي أي المزايا العديدة، تم إثراء النظام العام بأحكام جديدة تشكل مزايا عند إنجاز مشروع استثماري وخلال استغلاله وتتضمن المزايا الضريبية الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات والضريبة على الأنشطة الحرفية لمدة (03) سنوات ويمكن تمديدها إلى خمس (05) سنوات عندما يلتزم المستثمر بتوفير أكثر من مائة (100) منصب وظيفة عند بداية النشاط.

2.2.2.1.3 تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات:

قامت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بنشر شبكتها المتعلقة بالشباك الوحيد اللامركزي عبر الولايات الثماني والأربعين (48) للوطن لمرافقة المستثمر ستسمح هذه الشبابيك التي ستساهم في تسهيل إجراءات استحداث أنشطة الإنتاج والخدمات في تقليص المصاريف والآجال لفائدة المستثمرين وهي مزودة بأعوان يمثلون إداراتهم وهيئاتهم المعنية بعملية الاستثمار من أجل تسليم الوثائق الضرورية لإنشاء النشاط في آجال قصيرة لهذا، تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على تحسين الربط بين الشبابيك الوحيدة اللامركزية وهذه الإدارات والهيئات، من جهة أخرى، باشرت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات خدمة جديدة تسمح للمستثمرين بتقديم تصريحهم للاستثمار عبر شبكة الانترنت ومتابعة ملفاتهم إلى أن يتم الحصول على قرار منح المزايا.

3.2.2.1.3 ترقية الاستثمار:

بفضل المنتديات والمعارض الاقتصادية التي تم تنظيمها، انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بورصة للشراكة من خلال إعداد قاعدة بيانات حول عروض الشراكة التي ستنجز بين أصحاب المشاريع المحليين والأجانب، إضافة إلى هذا، هناك بورصة

للمشاريع في طريق الإنجاز ويتثمل الهدف منها في وضع سلسلة من المشاريع المحددة والمنتقاة من البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة 2010-2014، تحت تصرف المستثمرين.

4.2.2.1.3 تحسين مناخ الاستثمار:

أجريت إصلاحات لتبسيط إجراءات استحداث الأنشطة باستمرار من طرف مختلف المؤسسات الوطنية (بنك الجزائر، إدارات الجمارك والضريبة، المركز الوطني للسجل التجاري) في إطار برنامج" القيام بصفقات". وتم ارسال المعلومات المتعلقة بهذه الإصلاحات مؤخرا إلى الشركة المالية الدولية وهي فرع تابع للبنك الدولي بالنسبة لتقرير سنة 2012، إضافة إلى هذا، تم تكليف مجموعة عمل ذات تشكيلة ثلاثية (السلطات العامة، ارباب العمل والنقابة) في سبتمبر 2011 بدراسة هذا الملف.

5.2.2.1.3 حصيلة الاستثمارات:

بلغ عدد المشاريع الإستثمارية الخاصة المنجزة خلال سنتي 2008_2009 11.277 مشروعا بمبلغ قدره 616 مليار دينار جزائري، في سنة 2010، ارتفع عدد المشاريع المعلن عنها إلى 7.760 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 436,236 مليار دينار جزائري، وتشير التقديرات في نهاية نوفمبر 2011، إلى أنّ عدد المشاريع بلغ 7.803 مشروع، بمبلغ إجمالي قدره 1.378 مليار دينار جزائري، وتجدر الإشارة إلى إرتفاع الاستثمارات الأجنبية التي تجاوزت 58,9 مليار دينار جزائري في سنة 2010 لتصل إلى 423 مليار دينار جزائري في سنة 2011 إبرام اتفاقية تعاون بين وزارة التجارة ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استغلال نظام النقل الآلي عن طريق شبكة الانترنت للمركز الوطني للسجل التجاري والتطورات على المدى القصير والمتوسط للخدمات المقدمة للجمهور عبر شبكة الانترنت بواسطة هذا النظام، ويجري استكمال عملية نموذجية للدفع عن طريق الهاتف النقال في طريق الإنجاز وفي إطار نفس الاتفاقية، تم الشروع في دراسة جدوى لإنجاز سجل تجاري إلكتروني[21].

3.2.1.3 إنشاء وكالات تمول إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية:

أ. تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية؛

ب. متابعة الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشرط التي تربطهم بها؛

ت. تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها.

2.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع محلية تضطلع بالمهام الآتية:

أ. تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

ب. تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ انشطتهم وتمنح قروض بدون فائدة؛

ت. تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

ث. إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في اطار انجاز انشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

3.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الامر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـــ 20 أو 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر، ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، وتتولى الوكالة تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، في ميدان الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية [22].

4.3.2.1.3 مساعدة المؤسسات المصدرة خارج نطاق المحروقات:

أطلقت وزارة التجارة بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية مشروعا لتدعيم إمكانيات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يدعى OPTIMEXPORT:

أ. مدة هذا المشروع ثلاث (03) سنوات، بمبلغ إجمالي قدره 2.5 مليون يورو وهو ممول بالاشتراك مع الجزائر بمبلغ قدره 400000 يورو والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره 2.1 مليون يورو وانتهى هذا المشروع في ديسمبر 2010؛

ب. تم تكليف الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بتنفيذ هذا المشروع؛

ت. سمح هذا المشروع بتنظيم دورات تكوينية حول التجارة الدولية لفائدة موظفي الإدارات العمومية والفضاءات الوسيطة المتدخلة في مجال الصادرات وكذلك مرافقة مجموعة من المؤسسات المصدرة؛

ث. نظرا للنتائج القيمة لهذا المشروع، تم إطلاق مرحلة ثانية خلال النصف الأول من سنة 2011، بالاشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛

ج. إضافة الى هذا، تميز النصف الأول من سنة 2011 بتنظيم الدورة، الطبعة الثالثة لصالون التصدير (الجزائر تصدير) التي سجلت مشاركة إحدى وسبعين (71) مؤسسة وطنية وعشرين (20) هيئة مساعدة للتجارة الخارجية وذلك على هامش المعرض الدولي للجزائر حيث تكفل برنامج OPTIMEXPORT بمصاريف المشاركة.

لقد سمح جهاز دعم الصادرات خارج نطاق المحروقات المنشأ من خلال صندوق دعم تعزيز الصادرات حتى الآن بالتكفل بجزء من المصاريف المتعلقة بنقل البضائع وبمشاركة المؤسسات في المعارض والعروض بالخارج.

قامت وزارة التجارة بإعادة تنظيم هذا الصندوق إثر تشاور مع المتعاملين المعنيين (غرف التجارة والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين)، بتوسيع مساعدات الدولة إلى التكفل الجزئي بالمصاريف التي تحملتها المؤسسات من أجل استحداث أنشطة جديدة ولا سيما:

- دراسة الصفقات الخارجية وتحسين نوعية المنتجات الموجهة للتصدير؛
- إعداد تشخيص التصدير وإنشاء خلايا التصدير ضمن المؤسسات؛
- البحث عن صفقات خارجية وإنشاء مبدئي لكيانات تجارية بالخارج؛
- نشر وتوزيع الدعائم الترويجية.

وقد تم وضع الأدوات التنظيمية الضرورية لتطبيق هذا الجهاز الجديد منذ سنة 2010، كما أطلقت وزارة التجارة دراسة حول نوعية وحجم العرض القابل للتصدير بالنظر للطلب العالمي بالنسبة للفروع التي تنطوي على إمكانيات التصدير وذلك بالتعاون مع خبراء مركز التجارة الدولية بجنيف في إطار برنامج المساعدة التقنية En Act Algérie وقد تناول التحقيق المنجز أكثر من مائة (100) مؤسسة مصدرة وذات إمكانيات للتصدير والتقرير في طور الإنجاز وستكون نتائج هذه الدراسة موضوع نقاش خلال لقاء مع المصدرين على هذا الأساس، سيعرض على الحكومة برنامج عمل يهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة على تعزيز وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

5.3.2.1.3 دعم المؤسسات المصدرة:

وضع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين وعلى الخصوص الصادرات خارج المحروقات من خلال مختلف الوسائل والدعائم الإعلامية للوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية ولا سيما من خلال:

أ. تنظيم أيام إعلامية وورش عمل للتوعية ولقاءات حول المواضيع ذات الصلة بالتجارة الخارجية؛

ب. المشاركة في تنشيط لقاءات بين رجال الأعمال الجزائريين والأجانب؛

ت. المشاركة في تنشيط أيام إعلامية حول جهاز ترويج وتنويع الصادرات خارج المحروقات؛

ث. بث وتعميم البرامج السنوية للمعارض والتظاهرات في الخارج؛

ج. التوقيع على مذكرات تفاهم بين (ألجيكس) وتنظيمات اجنبية نظيرة لمواجهة هذا الوضع قامت الدولة منذ 1999 بإطلاق برنامج واسع لإعادة تأهيل/تهيئة المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة بوسائل مالية ضخمة وفرتها الخزينة العمومية.

لقد استفادت كل ولايات الوطن حتى الآن من عملية إعادة تأهيل جزئية أو كلية على الأقل اذ تم إطلاق واتمام أكثر من 150 عملية، وهناك برامج أخرى هي في طور التأهيل وستدخل قريبا في طور الإنجاز.

خصصت الخطة الخماسية 2010-2014 حصة هامة لإعادة تأهيل/تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، تقارب 20 مليار دينار جزائري، وسوف تمكن من استكمال البرنامج في جميع مناطق الوطن بصورة فعلية، كما خصصت الدولة اعتمادات مالية سنوية تقدر بـــ 15 مليار دينار جزائري لسنتي 2011- 2012، لإعادة تأهيل وتطوير مناطق النشاط عن طريق الجماعات المحلية نفسها، وفي إطار تهيئة مناطق صناعية جديدة، تم تبني مفهوم جديد: مناطق صناعية مدمجة لتحقيق كل الخدمات الجوارية على مستوى الموقع الصناعي نفسه (خدمات بنكية، جمارك، تأمينات، اتصالات...) وكذلك توفير كل الشروط المطلوبة لنشاط صناعي عادي.

6.3.2.1.3 تحسين مرافقة المتعاملين المحتملين:

تلعب هياكل الدعم والتنشيط المحلي دورا هاما كفضاءات إشراف ومرافقة حيث تقدم خدمات تتكيف مع احتياجات أصحاب المشاريع لإتمام نموذج انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة قابلة للنمو ومستدامة، إنّ مهمة مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت بموجب المرسوم 03-79 المؤرخ 23 فبراير 2003، هي اعلام وتوجيه ومرافقة أصحاب المشاريع لإكمال مشاريعهم ومرافقتهم في إجراءات انشاء مؤسساتهم.

إنّ حاضنات المؤسسات المنشأة بموجب المرسوم 03-78 المؤرخ 23 فبراير 2003 عبارة عن هياكل استقبال واستضافة خلال مدة محددة للمؤسسات الناشئة التي تستفيد من تكوين مخصص، وسيشمل البرنامج، في نهاية 2011 إنجاز 50 مشروعا حصلت على رخص تمويل بـــــ 1.985 مليار دينار جزائري.

7.3.2.1.3 تحسين ظروف تنظيم وسير عمل المؤسسة:

1.7.3.2.1.3 البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يندرج تأهيل المؤسسات ضمن المسعى الشامل لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمؤسسة بصفة خاصة بهدف تعزيز وديمومة المؤسسة في حركية الاستبدال والتبديل الحقيقي للنمو خارج المحروقات من خلال نشوء بيئة جذابة، يرتكز هذا المسعى على الأهداف الأساسية التالية:

أ. تكثيف وتنويع المجال الاقتصادي؛

ب. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في مختلف أبعادها؛

ت. تعزيز عملية تحديد وضع المؤسسة في سوقها.

يأتي إضافة الطابع الرسمي على البرنامج الجديد للتأهيل تتويجا لعملية نضج طويلة قائمة على:

- الخبرات والتعليمات المستمدة من برنامج التأهيل السابق ولا سيما الأهداف والغايات والنمط العملي؛
- استنتاجات وتوصيات لجنة تأهيل المؤسسة التي تميزت بمشاركة مجموعة هامة من الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين وممثلين عن منظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات و الاستشارات وتؤكد أعمال هذه اللجنة المخصصة لتأهيل المؤسسة تصميم الحكومة على إجراء تشاور حقيقي مع ممثلي المؤسسات حول الرهانات والتحديات الاقتصادية؛
- نتائج المجموعات القطاعية الموحدة لتحديد أسس البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم اعتماد البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 يوليو 2010 من طرف مجلس الوزراء الذي حدد أسسه ومستويات المساعدات الممنوحة والقطاعات المؤهلة وكذلك معايير التأهيل تعكس الأسس الآمال والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدر الموارد المخصصة لهذا البرنامج بـــــــ 386 مليار دينار جزائري وأكثر من 1000 مليار دينار جزائري علاوة على نسب الفوائد على القروض المصرفية.

8.3.2.1.3 الحوافز المالية:

إنطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

أ. إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار) تم ادراج ضمان للدولة وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة، البيئة، التكنولوجيات الجديدة، ولكل شعبة فلاحية؛

ب. إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر؛

ت. تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية[23].

خلاصة:

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعالة في تحقيق التنمية المستدامة لكن هذا لن يتحقق إلا في حالة توفر الدعم لهذه المؤسسات لهذا يجب بذل المزيد من الجهود والمسارعة في التعديلات وتوفير البيئة المناسبة لها، ولقد سعت الحكومة الجزائرية إلى إستغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الأوضاع العالمية الإقتصادية الراهنة، والرفع من قدرة

المؤسسات من خلال جملة من الإصلاحات التي هدفت من خلالها لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة، لكن لا يمكن نفي أن هذه المؤسسات لا تزال في حادة للمزيد من الدعم والمساعدات بسبب نشاطها في محيط يضع العديد من الحواجر والعقبات أمامها، وهذه العقيات ستحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات والنتائج:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- تسعى الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الوطنية والبرامج المشتركة؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة لا تعوض يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

-اقامة جهات خاصة لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-اقامة دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات؛

-تشجيع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها؛

- التكفل باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة.

الاحالات والمراجع:

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، الجزائر، ص 3.

[2] ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله،"**المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الاردن،2006،ص:03.

[3] إسماعيل شعبان،"**ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم،تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة**"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003، ص:63.

[4] سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس،"**منشأة الاعمال الصغيرة**"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1998،ص:111.

[5] يزيد تقرارت وآخرون، **الإصلاحات الحكومية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لجذب الإستثمارات الأجنبية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 02،سبتمبر 2017، ص 214.

[6] أحسن جميلة، عامر عامر أحمد، **خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، العدد الثاني، ص ص: 229- 230.

[7] محمد يعقوبي،"**مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، بحث مقدم للملتقى "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل، الجزائر، 2006، ص.ص:45-46.

[8] مرداسي أحمد رشاد وآخرون، **الطاقة الشمسية كأداة لتعزيز مناخ الإستثمار وتحقيق التنمية المستدامة-التجربة الألمانية**، المؤتمر الدولي العلمي المحكم الثاني حول أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان، الأردن،17-18 ماي 2017 ، ص 8.

[9] مريم والي، **إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 274.

[10] بودرجة رمزي، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجا**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017، ص 606.

[11] مرداسي أحمد رشاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-7.

[12] محمد حامد الصياد،"**التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، منظمة العمل العربية،2006،ص.ص: 4-6.

[13] غزازي عمر، سلاوتي حنان،" **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني-دراسة تجارب بعض الدول-**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص:09.

[14] قدي عبد المجيد،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**"، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط، يومي 8 و9 أفريل، الجزائر 2002، ص: 06.

[15] صالح صالحي،"**أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف، الجزائر، العدد 2004/3، ص.ص: 31-37.

[16] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **التقرير المتعلق بالسداسي الأول لسنة** 1999، ص.ص: 8-17.

[17] العابد برينيس شريفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة–حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، 2013، ص ص: 186-188.

[18] زكية مقري، شوقي مانع، **أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من م.ص.م. بولاية باتنة)**، مجلة الباحث، عدد 15، 2015 ، ص 50.

[19] كساب علي،"**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و تأهيلها**"، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003،ص.ص:47-50 .

[20] بقة الشريف، محلب فائزة،"**جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.ص:11-12.

[21] القريشي، مدحت،"**الاقتصاد الصناعي**"، الطبعة الثانية، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص: 55.

[22] سليمان ناصر، عواطف محسن،" **قطاع المؤسسات الصغيرة والمنتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.ص:16-17.

[23] شريف بوقصبة، علي بوعبد الله،"**دور برامج التنمية الجزائرية (2001–2014) في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 05.